تناقض التنظير والممارسة:

«الديمقراطية عند أحمد خير المحامي»

د. عمر عبد الله حميده

قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الخرطوم

DEMOCRACY ACCORDING TO AHMED KHAIR,THE LAWYER, A CONTRADICTION IN THEORY AND PRACTICE

Hummeida. Omer Abdalla

Assistant professor

University of Khartoum, Faculty of Arts, Department of History

مجلة كُلِّيَّة التربية

جامعة الخرطوم

العدد الثامن عشر

السنة الثالثة عشرة

سبتمبر 2021م

مستخلص

شكّل مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها كممارسة سياسية جزءا كبيرا من الفكر السياسي لرواد الحركة الوطنية السودانية. ويحاول المقال أن يجيب على التساؤل حول صدقية الدعوة للديمقراطية التي تبناها هؤلاء الرواد وما إذا كانت حقيقية أم زائفة؟ وذلك من خلال دارسة فكر وتطبيق أحد هؤلاء الرواد وهو أحمد خير المحامي (1902- 1995م) عبر دراسة وتحليل سفره المشهور كفاح جيل: تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان، فدعوة المؤلف للديمقراطية وفهمه لها سقط عملياً بمشاركته في حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية 1958-1964م. بينما سقط الآخرون —جل معاصريه- في أتون الطائفية. مما يستوجب البحث عن أسباب ذلك.

كلمات مفتاحية:

الحركة الوطنية السودانية — كفاح جيل — الجمعيات الأدبية — مؤتمر الخريجين

Abstract

The concept of democracy and its application as a political practice forms a considerable part of the political thinking of the pioneers of the Sudanese national movement. This essay is an attempt trying to answer the question about the creditability of the call of democracy which was adopted by those pioneers and discuss whether it real or false? This would be done through the study of thinking and though the practicing of one of those pioneers…..that is Ahmed Khair,(1902 – 1995) famous lawyer and politician. The study depends on an analytical approach of Ahmed Khair famous lawyer 'the Struggle of a generation' the history of the graduates movement and its development in Sudan. The invitation of the author to democracy and his understanding to it had practically failed through his participation in the government of the Major General Ibrahim Abboud 1958-1964, while most of the Sufi orders of his contemporaries fell under the political influence of communalism, a thing that requires further research to know the reasons.

Keywords:

Sudanese national movement – Struggle of ageneration – Literary societies – Graduate congress.

مقدمة

يعيب الكثير من الدارسين على الرواد من الخريجين السودانيين وبرغم انغماسهم في الحياة السياسية اليومية ومقاومتهم للاستعمار، عدم المساهمة في خلق وبلورة أفكار لتكون منهاجاً وبرنامجاً، وعزوا ذلك لانغماس هذه الجماعة في الصراع السياسي. فهذه الفئة في رأيهم التفتت إلى العمل السياسي اليومي، وانغمست فيه إلى الدرجة التي جعلتها تهمل المساهمة المباشرة في بلورة الأفكار التي طرحتها بصورة متكاملة ولا حتى التعبير عنها بصورة متواصلة تجعلها ذات أثر فعال على المدى البعيد. وأُنتقد كذلك رواد ذلك الجيل بسبب غياب التأصيل الفكري والنظري لدى القيادات السياسية وقتها، وعيب عليهم استغراقهم في الشكلانية والرومانسية.

تكاد معظم الآراء تتفق على قلة الإنتاج الفكري لرواد الحركة الوطنية والتنظير السياسي لها مستثنين في ذلك مؤلف أحمد خير **كفاح جيل تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان** الذي حاول فيه أن يتعرض لمختلف القضايا الفكرية والسياسية المطروحة وقتئذ، فطرح خلاله عدداً من الحلول لقضايا الحركة الوطنية السودانية قبل الاستقلال ونظّر لما بعده فكان رائداً وسباقاً في هذا المجال.

نحاول من خلال كتاب كفاح جيل للأستاذ أحمد خير دراسة الفكر السياسي لتلك الفترة بالتركيز على البحث عن دروب وطرق ومفاهيم الديمقراطية في جانبها النظري عند مؤلف الكتاب، دون إغفال لكتابات رواد الحركة الوطنية السودانية الآخرين – وإن كان التعويل أساسا على كتاب كفاح جيل.

إضاءة حول الكتاب:

يُعدُّ الفكر السياسي لأي فرد من الأفراد بمنزلة المرآة العاكسة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشها. والأفكار في آخر أمرها هي نتاج عقل هذا الفرد. ويرتبط الفكر السياسي بالنظرية السياسية ويعتبر أساساً لها فهو « يعبّر عن نتاج عقلي لمفكر عن ظاهرة وأوضاع سياسية سائدة في عصره، وإن كانت مساهمات المفكرين السياسيين غالباً ما تتخطى عصرهم وهم يسعون إلى آراء متكاملة بمعنى أنهم يحاولون تنظير أفكارهم، ولكن النظرية السياسية تتضمن التجريد والتعميم لما توصل إليه المفكرون السياسيون كل على حدة في بحث الظواهر السياسية. أما الفكر السياسي فيغلب عليه تشخيص « شخصنة « الأفكار كما يعبر عنها المفكر السياسي باعتبارها تعبر عن ذاته»(مجاهد، بدون تاريخ، ص 9) ومما لا شك فيه أن الفكر السياسي يتأثر بالأفكار والعقائد السائدة باعتبارها جزءاً من أبعاد النظام السياسي والاجتماعي السائد.

ارتكز الفكر السياسي لجل القيادات السياسية في تلك الفترة على عدة ركائز، شكلت في مجملها السمات الأساسية لنشاطهم السياسي وصراعاتهم. وقد جاء تبلور وخلق هذه الركائز

عندهم من عوامل مختلفة، فظروف بيئتهم التي عاشوها، وتعليمهم وتنشئتهم شكلت لديهم هذه الركائز وبلورتها، كما كان للمؤثرات المحلية وحركة المجتمع السوداني والظروف العالمية أثر في هذا التبلور وإبرازه.

يعدّ سياسيُّو هذا الجيل ممن أُصطُلح على تسميتهم بجيل ما بين الحربين، ونعني بهم ذلك الجيل الذي وُلِد أفراده في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وعاصروا الحرب العالمية الأولى 1914-1918م والحرب العالمية الثانية 1939-1945م وتحملوا عبء مقاومة الاستعمار وبناء حركات التحرر الوطني. وفي السودان مثّل هذا الجيل نتاج الطبقة الوسطى التي نشأت خلال الحكم الثنائي حيث تعلم أفراده وفقاً للنمط البريطاني في كلية غردون، وبرزوا كأول جيل سوداني تحت تأثير وتحديات المؤثرات الغربية، كما أتيح لهم فرص السفر للخارج، فزاروا مصر وإنجلترا وبقية أنحاء العالم فانفتحوا على العالم معرفة ودراية.

عايش أفراد هذا الجيل أحداث الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من حركات ثورية وقومية انتظمت بقاع العالم، كالثورة البلشفية 1917م في روسيا، التي نادت بالاشتراكية وملكية الدولة، وشهد بروز حزب المؤتمر الهندي على الساحة السياسية منادياً بحق تقرير المصير للهند عام1918م. واطّلع على تجربة الثورة المصرية عام 1919م التي توجت باستقلال مصر الاسمي سنة 1923م، وإنشاء نظام على أسس ديمقراطية. شهدت تلك الفترة أيضاً بروز الأحزاب الفاشية، فأصبحت إيطاليا دولة فاشية منذ عام 1933م، تحت حكم الحزب الواحد، نتيجة لظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى والاضطرابات الاجتماعية، وقد وفرت الفاشية للعالم أيدلوجية سياسية جديدة وأنموذجا جديداً للحكم، تأثرت به بعض القيادات الوطنية وبرامجها في كثير من الدول المستعمرة وشكلت أيدلوجية سياسية لدعاويها القومية. أما النازية الألمانية فمثلها مثل الفاشية الإيطالية، فقد جاءت مزيجاً من القومية العسكرية والعداء للسّامية، مع الطاعة العمياء للقيادات، وبصورة عامة فإن الفاشية والنازية استخدمتا كاصطلاح «لوصف جميع الحركات التي مجدت الحركة الوطنية العسكرية وذمت الديمقراطية والاشتراكية ووعدت بأن تعني بالجماهير، وطالبت بحكم نخبة سياسية لحماية القيم المحافظة والممتلكات... فسعت إلى إعادة تأكيد الرموز الوطنية والقائد ذي الشخصية الفذة»(براور، 1990، ص 139) أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد شهدت أوربا موجة اشتراكية كاسحة في أوربا الغربية، توّجت بوصول حزب العمال للسلطة في بريطانيا باسم مطالب العدالة الاجتماعية والتأمينات سنة 1945م وشهدت العديد من بلدان أوربا الغربية موجات مماثلة، بينما اجتاحت أوربا الشرقية الأنظمة الشيوعية، وغلب الفكر الاشتراكي على ما عداه في أوربا؛ سواء في أوربا الغربية عبر الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy أو في شرقها عبر الشيوعية الماركسية، إلا أن أهم ما يلاحظ أن تأثيرات الديمقراطية الاجتماعية الفكرية على مثقفي المشرق العربي والسودان، كانت أكبر أثراً من رصيفتها الشيوعية الماركسية حيث

شكل مفهوم الديمقراطية والاشتراكية ومحاولات التوفيق بينهما جزءاً كبيراً من تفكيرهم. هذا إلى جانب بعض العوامل المحلية، فهزيمة ثورة 1924م بجانبيها المدني والعسكري وما تلاها من أحداث «أثرت على البناء الفكري للحركة الوطنية، وجعلها تعاني شبح الثنائية، وجعل البعض ينشد الخلاص في التمرغ في أعتاب أحد قطبي الحكم الثنائي، أو التمسح في الولاء الطائفي، والابتعاد التام عن الجماهير وإهمالها أومحاولة النضال نيابة عنها» (الكرسني، 1995، ص1)

نركز في دراستنا للفكر السياسي لأحمد خير – دون إغفالنا لمؤلفاته وكتاباته الأخرى – على كتابه **كفاح جيل تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان**، بحسبان أنّ هذا الكتاب عصارة فكره وتحليله، كما حمل في داخله السمات الأساسية لفكره السياسي، فهو إلى جانب كونه أهم وأشهر أطروحاته الفكرية يمثّل - كما يرى مدثر عبدالرحيم في تقديمه للكتاب في طبعته الثانية - «إنجيلاً للحركة الوطنية وسجلاً لآراء كاتبه والجماعة الوطنية التي كان ينتسب إليها، أو يعبر عن موقفها وشعورها» (خير، 1970، ص5)

يعيب د. عبدالغفار محمد أحمد على الرواد من الخريجين السودانيين ورغم انغماسهم في الحياة السياسية اليومية ومقاومتهم للاستعمار، عدم مساهمتهم في خلق وبلورة أفكار تكون منهاجاً وبرنامجاً، وعزا هذا لانغماس هذه الجماعة في الصراع السياسي، فهذه الفئة في رأيه «التفتت إلى العمل السياسي اليومي، وانغمست فيه إلى الدرجة التي جعلتها تهمل المساهمة المباشرة في بلورة الأفكار التي طرحتها بصورة متكاملة ولا حتى التعبير عنها بصورة متواصلة، تجعلها ذات أثر فعّال على المدى البعيد»(محمد أحمد،1992، ص29). وانتقد كذلك د. حيدر إبراهيم علي غياب التأصيل الفكري والنظري لدى القيادات السياسية وقتذاك، وعاب عليها استغراقها في الشكلانية والرومانسية، حيث تميزت أفكار إسماعيل الأزهري مثلا كما ظهرت في كتابه **الطريق إلى البرلمان** «بالاهتمام بشكل نظام الحكم أو النظام البرلماني بالذات، دون كبير اعتبار للأوضاع والقوى الاجتماعية والتطور التاريخي والخلفية الثقافية» (علي، 1993، ص36). أما دكتور محمد نوري الأمين فيري قصور كتابات ذلك الجيل حيث يرى «إنك إذا نظرت إلى معظم ما كتب في تلك المرحلة، فإنك قد لا تجد شيئا يشفي غليلك كباحث عن رأي أفراد جيل الحركة الوطنية، في الكثير من القضايا المهمة أبّان كفاحهم في سبيل الاستقلال، اللهم إلا إذا استثنينا كتاب **كفاح جيل**» (الأمين، 1979، ص122). ومن جانبنا نجد نفسنا متفقين مع الآراء الواردة الخاصة بقلة الإنتاج الفكري لرواد الحركة الوطنية والتنظير السياسي لها مستثنين في ذلك مؤلف أحمد خير **كفاح جيل** الذي حاول فيه أن يتعرض لمختلف القضايا الفكرية والسياسية المطروحة وقتئذ، فطرح من خلاله عدداً من الحلول لقضايا الحركة الوطنية السودانية قبل الاستقلال ونظّر لما بعد الاستقلال فكان رائداً وسباقاً في هذا المجال.

صدر كتاب **كفاح جيل** لأول مرة في عام 1948م وأعيد طبعه عدة مرات، واشتمل على سبعة فصول إلى جانب المقدمة والملاحق. فالفصل الأول تطرق وتحت عنوان «قيادتان

وجيلان» إلى بدايات الحكم الثنائي في السودان، والمعارضة الدينية والقبلية التي واجهته. كما أبرز بدايات ظهور فئة الخريجين وحراكهم على سطح الحياة الاجتماعية والسياسية في السودان. وأفرد المولف الفصل الثاني لدراسة ثورة عام 1924م وما ترتب على أحداثها في سرد تاريخي وتحليلي مبسط. وفي الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان « إعداد وتنظيم « تحدث عن صراعات الخريجين في ناديهم، وصراعات المجتمع السوداني نفسه الذي بدأ يخطو نحو وحدته القومية متخلياً عن القبلية، كما تحدث عن اتفاقية عام 1936م بين إنجلترا ومصر، وما ترتب عليها في السودان. وجعل من مقدمة الفصل الرابع التي كرسها لدراسة العلاقة بين الفرد والجماعة في المجتمعات، مدخلاً لدراسة مؤتمر الخريجين وإنجازاته على جميع الأصعدة، أما الباب الخامس فاهتم بدراسة نشوء وتطور الأحزاب السودانية، وبيَّن رأيه بصورة عامَّة في الكيفية التي يمكن أن تُنمّى بها. وأبان في الفصل السادس سيرورة القضية السودانية في العالم الخارجي، وفوائد عرض قضية السودان على العالم. أما الباب السابع والأخير فكان بمثابة الخلاصة والتقويم لتجربة جيله، وتصوره الخاص حيال كثير من القضايا التي شغلت الساحة السياسية كالعلاقة بمصر والطائفية والديمقراطية وغيرها.

تقوم منهجية أحمد خير في مؤلفه **كفاح جيل** على أساسين؛ أولهما: تذويب دور الفرد في الجماعة واعتبار إنتاج الفرد إنتاجاً جزئياً من نتاج المجتمع، فاهتم بالجماعة ودورها وقلل من دور الأفراد بغية أن يكون موضوعياً. ثانيهما: عدم اكتفاء المؤلف بسرد الوقائع والأحداث، بل ملاحقتها بالتحليل والشرح والتعليق وضرب الأمثلة، فإن كانت منهجيته تهدف للموضوعية فإن هدفها الثاني لا يعدو أن يكون تعليمياً حيث يرى «أنّ مستقبل المجتمع أمانة في يد الجيل القادم، ومن حق هؤلاء أن يتبينوا القواعد والأسس التي سار عليها الجيل السابق» (خير، 1970، ص 14)

ينفي أحمد خير أن يكون كتابه **كفاح جيل** مؤلفاً تاريخياً لحقبة من تاريخ السودان، واكتفى بوصفه أنَّه عرض وسرد لمجهودات الخريجين في التطور الاجتماعي في السودان، وأنَّه ترجمة لجيل ما يمكن أن نسميه جيل ما بين الحربين في السودان، ولعله احترز بذلك من النقد الذي كان يمكن أن يوجه إلى كتابه لما أحسَّه فيه من بعض الهنات وروح التحيز لفكرة سياسية محددة مما يقلل من قيمة الكتاب كمؤلف تاريخي – هذا رغماً عن أن تسميته هي **كفاح جيل تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان** – ولعل هذا مما جعل البعض يضعه في خانة السِّيَر(القدال، 1992، ص 130)، ووضعه البعض الآخر في مصافِّ الكتب الثقافية «فالذين ينظرون في كتاب **كفاح جيل** باعتباره من كتب التاريخ محقون في نظرتهم، ولكن الذين يغوصون في أعماق الأفكار والمواقف التي طرحها سيضعون الكتاب في مصاف الأسفار الثقافية الحقيقية» (حميدة،1995).

تضعف القيمة التاريخية لكتاب **كفاح جيل** نتيجة لاستغراق المؤلف في معتركات سياسية

وأيدلوجية تفسد عليه الروح العلمية والتاريخية. فأحمد خير يخلط في مؤلفه هذا خلطاً شديداً ما بين السياسة والتاريخ. ولعله من البديهة القول أن السياسة غير التاريخ، وقولنا هذا لا يعني أنّ على المؤلف ألا يكون سياسياً ولكن «هنالك فرق بين الانتماء الأيدلوجي لمنهج من مناهج البحث وبين إخضاع التاريخ – وهو علم – لمتطلبات الصراع السياسي بين هذه الفصيلة أو تلك من فصائل الحركة السياسية»(عيسى، 1987، ص43). إلاّ أن المؤلف وقع في هذا الخلط فاصطبغ مؤلفه بالروح الاتحادية فجاء تمجيداً ودعوة لهذا الفكر، ولعل غلبة هذه الروح عليه أملتها ظروف تأليف الكتاب بمصر وسط محيط مصري بحت وفي ظل مؤثرات مصرية – أحزاب وجماعات ورأي عام – ظلت تنادي وتقنن لضم السودان لمصر.

يستخدم أحمد خير بعض المفردات والمصطلحات السياسية والاجتماعية في غير دقة وتحديد، فيكثر في مؤلفه من استخدام مصطلح طبقة ليعني به الشريحة الاجتماعية فالمثقفون والخريجون بل والجيل الجديد بكاملة يمثلون عنده طبقة (خير، 1970، ص51) ومما لا يختلف فيه أنه لايمكن أن يكون المثقفون أو الجيل الجديد بكامله طبقة اجتماعية حيث لا تعدو هذه الجماعة أن تكون «فئة اجتماعية تتألف من أناس يمارسون نشاطاً فكرياً بحكم مهنتهم، فمنهم رجال العلم والفن والمهندسون والتكنيكيون والأطباء والمحامون والمعلِّمون... وهم ليسوا طبقة منفصلة لأنهم لا يشغلون مكاناً مستقلاً في نظام الإنتاج الاجتماعي» (الصافي، دون، ص 75).

بالرغم من هذه الهنات في كتاب **كفاح جيل** إلا أنه استطاع أن يوفر من خلال العرض الذي قدمه مادة غنية ساهمت في المساعدة في إبراز بعض جوانب التاريخ السوداني الحديث، وإبراز مساهمات الخريجين في الحركة الوطنية كما بين الاتجاهات الفكرية والسياسية لمؤلفه.

الديمقراطية (التنظير)

تمثل الديمقراطية إحدى الركائز الأساسية في الكتاب فإيمان مؤلفه بالارتباط بمصر على أسس غير الأسس الإثنية والاقتصادية القائمة على ماء النيل؛ إلى جانب رفضه للطائفية وهيمنة الفرد كانا دافعاً له للبحث عن مرتكز صلد يستند عليه ليدعم ويعضد به فكرتيه الأساسيتين – الارتباط بمصر ورفض الطائفية – فكانت الديمقراطية. فدعوته للارتباط بمصر جاءت على هذا الأساس والارتباط بمصر عنده يجب أن يقوم على أسس ديمقراطية سليمة تكفل للمواطنين في مصر والسودان على السواء حرية التعبير وحرية العقيدة وغيرها من الحريات. ومن جهة أخرى جاءت مناداته بالديمقراطية والدعوة لها رغبة منه في هدم أسس الهيمنة الطائفية. فالديمقراطية كما معلوم تقوم على مبدأين أساسيين هما المساواة والحرية. ومتى ما توفرت الديمقراطية الصحيحة – بقطبيها المساواة والحرية – كان في ذلك زعزعة

للروابط الطائفية، التي تعتمد على العلاقات الروحية الرابطة بين التابع وزعيمه الطائفي التي تجعله – أي التابع – يظن بأحقية زعيمه في القيادة. ولكن حالماً تظهر الديمقراطية فستنتفي التبعية، وينفرد مبدأ المساواه والحرية دون الهيمنة الطائفية بتسيير الحياة السياسية.

يرى أحمد خير أنّ للحرية مظهرين لا يتحقق وجودها إلا بتوفرهما، مظهر خارجي وآخر داخلي، فالمظهر الخارجي يتمثل في استكمال الدولة لأسباب السيادة والاستقلال والقوامة الذاتية من كل نفوذ أجنبي، أما المظهر الداخلي فهو إقامة صرح الديمقراطية الصحيحة، وهذه الديمقراطية عنده «ديمقراطية تكفل للفرد – في حدود قانون نافذ على الجميع – حرية القول وحرية الفكر والعقيدة، وتتضمن إتاحة الفرص للمواطنين بالقسطاس» (خير، 1970، ص187). وهي أيضا «ديمقراطية اقتصادية هدفها إقامة نظام يعمل على تحقيق سعادة المواطن في وطن عزيز»(خير، 1970، ص187). فالديمقراطية عنده ليست ذات أهداف مطلقة إنما أهداف إنسانية محضة تهدف لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الأفراد، وتحفظ للوطن حريته من التدخلات الأجنبية. والاستقلال عنده لا يعني خروج المستعمر واستكمال مؤسسات الدولة السياسية فحسب، إنما يعني تحرر أفراد المجتمع من ربق الاستغلال الأجنبي والوطني، فليس الاستعمار استرقاق أمة لأمة وحكمها فحسب كما يرى بعض الناس، إنما مذهب وأيدلوجية تعتنقها الفئات المستغِلة ضد الفئات المستغَلة «فهو مذهب» وفلسفة تعتنقها طبقة من الأفراد في مختلف البلاد، وهو نظام يتعاون أعضاء تلك الطبقة على إقامته وتثبيت عمده على أساس استغلال الآخر، مواطناً أو أجنبياً، إشباعاً لغريزة الجشع والطمع»(خير، 1970،ص187)، والاستقلال عنده القضاء على الاستغلال من قبل طبقة لأخرى، أما الاستقلال بمعناه المتعارف، الذي يعني خروج المستعمر الأجنبي وقيام الحكومات الوطنية فعلى الرغم من حسن بريقه وما به من جاذبية إلاّ أنه ليس غاية في حد ذاته كما آمن أحمد خير، إنما غايته هي إقامة الديمقراطية، ويعتقد أنه وبإعطاء الاستقلال معناه « الديمقراطي» الذي ينشده يمكن للسودان أن يقيّ نفسه سوء الاستغلال والعيوب الاجتماعية العديدة التي قد تصيبه، كما يمنع من انقسام المجتمع لطبقات متنافرة ويقيه شر التفتت والتشرذم.

يؤمن أحمد خير بأن العبرة في النظام الديمقراطي ليست بوجود الإجراءات والمؤسسات السياسية من دستور ومجالس نيابية وأحزاب وغيرها، إنما باحترام هذه المؤسسات وتوظيفها لأهدافها المحددة وهذا مما يقتضي وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين بوعي وإيجابية في صياغة السياسات واختيار القيادات، مع توفر الجو الفكري المتسامح وحرية الرأي العام. فللأحزاب شروط وقواعد محددة في رأيه تجعلها تقوم بدورها السياسي الديمقراطي المطلوب، حيث لا بد من أن تنشأ على قواعد شعبية، كما لا بد لها أن تتخذ من الديمقراطية والدستورية وسيلة للعمل الجماهيري، وأن تبدأ في ممارسة الديمقراطية

في داخلها قبل السعي لتحقيقها خارجياً بمعنى أن يتم اختيار القادة داخل الحزب من القاعدة إلى القمة، وأن تعمل على تثقيف جماهيرها وتزويدها بوعي وثقافة سياسية، فليس غاية الديمقراطية الديمقراطية لذاتها إنما إقامة الأسس والضمانات التي تكفل للمواطن حقوقة، مقابل أدائه لواجباته دون محاباة أو استثناء ودون النظر للهياكل والمؤسسات الظاهرية «فالبرلمانات عرضة للتضليل والتواطؤ»(خير، 1970، ص190) كما أنه لابد من وجود رأى عام حر يسند هذه المؤسسات.

يدعو أحمد خير الأحزاب للاستفادة من خبرات الأمم وتجاربها المختلفة في الديمقراطية، وذلك بأخذ الحسن منها ولفظ السيئ «فالديمقراطية ليست سلعة تشترى أو خلعة ترتدي وإنما هي أساليب وعقلية تكتسب وتنمى بمرور الزّمن»(خير، 1970، ص35). ولتنمية الروح الديمقراطية نادى بضرورة تبني الديمقراطية في هياكل الأحزاب نفسها، فيكون اختيار القيادات انتخابياً لتتمكن الأحزاب من البعد عن الدسائس وميكروب المؤمرات، كما أن للأحزاب في رأي أحمد خير أدواراً أخرى غير دورها السياسي، يتوجب عليها القيام بها، فعليها واجب التربية مثلها في ذلك مثل المعاهد ودور العلم، ومن واجبها نشر الوعي السياسي والثقافة السياسية والحزبية، وشرح وتوضيح البرامج والأسس التي تستند عليها لأن هذا يتيح للجمهور الانضمام إليها عن دراية ووعي، ويمنع الانقياد الأعمى القائم على الشخوص والأفراد، كما يتيح للحزب مستقبلاً عناصر التطور والنمو.

رفض أحمد خير إتجاه بعض الأحزاب لكسب التأييد الشعبي بالنفوذ الشخصي، والهيمنة الفردية أو الطائفية، لأن هذا الأسلوب في العمل السياسي نقيض للديمقراطية، إلى جانب ما يخلفه لدى القيادات من تقديرات خاطئة قد تقود لديكتاتورية الفرد، فهو أُسلوب «علاوة على مجافاته للديمقراطية نظراً لما يتركه في نفوس الزعماء والقادة من إعتداد ذاتي يمهد الطريق إلى الاستبداد والديكتاتورية فهو أسلوب قصير الأجل موقوت التأثير» (خير، 1970، ص153)، فأي عمل سياسي أو حركة وطنية تسعى لتحقيق النجاح لا بدّ لها من توفر العناصر اللازمة المتمثلة في التأييد الشعبي والوعي السياسي الجماهيري، إلى جانب تمتع قياداتها بالمعرفة والإلمام بالتطورات السياسية في العالم، مع فهم أحوال المجتمع السوداني فهماً علميّاً.

يتشدد أحمد خير في ضرورة تأسيس الأحزاب على أسس وبرامج ثابتة وواضحة تعتمد على مرجعيَّات فكرية محددة، مع وضوح الرؤية حتى تكون هذه البرامج في متناول الجميع لكي تتيح فرص الاختيار الحر للانضمام إليها. كما أن هذه البرامج والأفكار ستساهم – لا الشخوص والزعامات – في تطوير عجلة الفكر الإنساني وتنميته، فالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا بغض النظر عن الحكم عليهما أو لهما «أضافتا فصلاً جديداً على كتاب الفلسفة السياسية ووضعتا بعض الشروح والحواشي والأمثلة» (خير، 1970، ص163)، أما ماركس فرغم موته فإن «الفصل الذي أضافه إلى النظريات السياسية ما زال حياً متجدداً» (خير،

1970، ص163)، فوضوح الرؤية السياسية وتجديد البرامج ووضع النظريات لفلسفة العمل السياسي – بغض النظر عن قيمتها – ضرورة وأساسٌ في العمل السياسي عنده.

نمو الديمقراطية وتطورها عند أحمد خير يقتضي توفر ظروف وأطر موضوعية اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالإطار الاقتصادي الاجتماعي يكفل للإنسان التحرر من الحاجة والعوز، كما يسمح الإطار السياسي بحرية الآراء في جميع مستوياتها، ويتيح للجماهير المشاركة فعلياً في اتخاذ القرارات من غير تسلط. فأحمد خير بدعوته «للديمقراطية الاقتصادية» (خير، 1970، ص187) والتي سعى للتنظير لها يحاول أن يخلق مزيجاً من الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية، فهو يرفض الديمقراطية الليبرالية بمفردها باعتبارها ديمقراطية صورية مفرغة من المضامين الاجتماعية، فهي تدعو للحرية ولا تزيل الفقر والحاجة، ويتقبل الاشتراكية لمضامنها الاجتماعية. فدعوته للديمقراطية الاقتصادية كانت حلاً وسطاً يجمع بين ما في الديمقراطية الليبرالية من احترام للفرد ولحقوقه وحريته، وما في الاشتراكية من إقرار لمبادئ العدالة الاجتماعية.

إن الديمقراطية التي عناها أحمد خير قد قُصد بها الديمقراطية الاجتماعية Social De-mocracy. وهي فكرة لها جذورها الأوربية، حيث تبلورت كمفهوم سياسي في أوربا بدافع رفض الليبرالية المطلقة والاشتراكية المتطرفة، ولا شك إن ما تبناه أحمد خير، بالدعوة للديمقراطية الاقتصادية أو الاجتماعية فرضه عليه تناقضات الواقع الذي عاشه في مصر وقت تأليف كتابه (**كفاح جيل**)، حيث شهد الصراع بين الدعوة للحلول الشمولية التي تبنتها المدارس الشيوعية والاشتراكية المتطرفة كمصر الفتاة والإخوان المسلمين، والحلول الليبرالية التي تبناها الوفد وغيره من الأحزاب الليبرالية، مما خلق لديه يأساً من جدوى الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية والشيوعية واليمينية المتطرفة ودفعه لتبني موقف وسط أسوة ببعض مثقفي الطبقة الوسطى الأوربية، الذين تبنوا خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين نفس الفكرة لإنقاذ أوربا من الفاشية والماركسية مع تحقيق بعض العدالة الاجتماعية[1]. ومهما كان حكمنا على هذه الفكرة إلا أنها بلا شك أهون من أي حل آخر من الحلول الشمولية وأقربها إلى الفكرة الإنسانية.

الديمقراطية التي عناها أحمد خير، تتحقق في رأيه عبر الممارسة البرلمانية الحزبية التي برغم مما يبدو من شكلها الأوربي إلا أنها مقبوله وقديمة وممارسة في المجتمع السوداني. وتبرز في ممارستين أثنتين اولاهما: «مجالس الشورى القبلية» (اللجنة، دون، ص 153) التي هي نظام سوداني قديم تأثر بالتعاليم الإسلامية. والأخرى حديثة تتمثل في تقبل المجتمع والواقع

1 - مثل الذي فعله الحزب الإشتراكي الفرنسي بعد توليه الوزارة مؤتلفاً سنة 1936م فتبنى مع الديمقراطية الحزبية شعارات العدالة الاجتماعية كحق التمثيل النقابي والعطلات المدفوعة الأجر، وما فعله حزب العمال البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية 1945 من تأميمات لبعض المرافق الحيوية.

السوداني لهذا النظام، حيث سارت معظم الهيئات والأندية عليه في أعمالها الداخلية، وأثبتت نجاحاً ملحوظاً «فإذا نظرنا إلى الماضي الحديث فإننا سوف لا نجد أية هيئة من الهيئات أو نادياً من الأندية إلاّ وسار على نظام الهيئة العامة والهيئة التنفيذية، وهذا النظام بلا شك نظام برلماني» (اللجنة، دون، ص 153) ثم إنَّ عمومية هذا النظام وانتشاره في شتى أنحاء المعمورة استوجب في رأيه تطبيقه في السودان. ولعل هذا مما دفع د. حيدر إبراهيم علي(علي، 1995) لوصف أحمد خير بأنه ديمقراطي سوداني، والديمقراطية السودانية عنده – أي حيدر إبراهيم علي – ذات مكونات ثلاثة هي الحريات العامة والتنمية العادلة والشاملة، والوحدة الوطنية.

مشاركة أحمد خير العسكر (التطبيق)

في 17 نوفمبر 1958 أعلن الجيش السوداني استيلاءه على السلطة، وبعدها بيوم واحد أُصدر الأمر الدستوري الثالث الذي عين مجلساً للوزراء برئاسة إبراهيم عبود وستة من العسكريين، جميعهم أعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى جانب خمسة من المدنيين، وعين أحمد خير وزيراً للخارجية، وكان في البداية قد شغل مهمة المستشار القانوني للمجلس العسكري الأعلى وقام مستعيناً بخبرته القانونية بصياغة عدد من البيانات والأوامر الدستورية كالأمر الدستوري رقم واحد، وأمر تعطيل البرلمان. وقد صرح اللواء أحمد عبدالوهاب وزير الداخلية والحكومات المحلية لمندوب جريدة صوت السودان، بأنّ اختيار أحمد خير كوزير للخارجية إنما جاء «لأنّه كفاءة ممتازة ومواطن نظيف ذو مؤهلات» (صوت السودان،العدد25،5292/ 11/ 1958). في رأينا أنّ تعيين هؤلاء المدنيين ومن بينهم أحمد خير في هذه المناصب الوزارية إنما جاء إلى جانب مؤهلاتهم وكفاءاتهم بسبب محاولة تحسين صورة النظام لدى عامة الناس في أول عهده.

كان قبول أحمد خير لمنصب مستشار المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم منصب وزير الخارجية غريباً. فإن كان قبوله لمنصب المستشارية القانونية يمكن أن يعلَّل بسبب حاجة القادة العسكريين للاستعانة بخبرته القانونية كما جاء في أقواله أمام لجنة التحقيق «وفي ثاني يوم سألوني عما إذا كنت أريد أن أستمر معهم فلم أوافق، فقط قبلت أن أكون مستشاراً ليوم أو يومين حسبما فهمته من حاجتهم إليّ» (وزارة العدل،1965، ص41) فإن قبوله لمنصب وزير الخارجية لا يزال يثير التساؤلات، فهو إلى جانب كتاباته وآرائه المتعددة الداعية للديمقراطية والمحافظة عليها، وإيمانه بحق الشعب في ممارستها، كانت ممارسته العملية الساعية للتوحد لمواجهة الحكومات الديكتاتورية والفردية. فهو القائل «إن الهدف الذي من أجله قامت الحركة الوطنية ولتحقيقه تتجند كل الغايات وتبذل التضحيات هو قيام الديمقراطية» (خير، 1970، ص188). وهو الداعي كذلك للتمسك بالديمقراطية وعدم التفريط فيها لما ينتج

من التفريط فيها من ندم، فيجب – على حسب رأيه – ألا يقع سدنة الحرية وبناة الديمقراطية في السودان «في الأخطاء التي ارتكبتها الديمقراطية المصرية التي أخضعت نفسها للرأي الواحد. ثم يعودوا من جديد للتخلص منها أو يخلفوا للأجيال اللاحقة تركةً مثقلة هي مهمة اختيار المراحل التاريخية الطويلة من ثورات وحروب» (خير، 1970، ص191). ليس هذا فحسب بل إنَّ أحمد خير وبعض المستنيرين من رجال السياسة في السودان دعوا في عام 1958م، بعد أن شهدت دول العالم عدداً من الانقلابات العسكرية إلى ضرورة تكوين حكومة قومية تشمل جميع الأحزاب لتحل مكان حكومة السيدين الائتلافية التي انعدم بين وزرائها التعاون والتنسيق. فقد أورد محمد صالح الشنقيطي، رئيس مجلس النّواب عام 1958م فيما بعد في أقواله أمام لجنة التحقيق في انقلاب 17 نوفمبر 1958م أنه «بعد تقديم مشروع المعونه الأمريكية للبرلمان لاحظنا انعدام التعاون بين وزراء الحزبين الحاكمين وهذا أقلقنا كمواطنين، فانتدبت نفسي وعبدالمنعم عبدالحافظ وبشير محمد سعيد وأحمد خير لنعمل سوياً على إيجاد حكومةٍ قومية وفشل مسعانا ولكننا لم نيأس، لأننا لم نتصور حلاً للأزمة بدون تشكيل حكومة قومية» (وزارة العدل،1965، ص 31).

سعى عددٌ من الكتَّاب السودانيين للبحث عن الدوافع التي حدت بأحمد خير للعمل تحت مظلة الحكم العسكري، فيرى أحمد محمد شاموق أن حدة أحمد خير وتميز شخصيته كانا سبباً في قبوله للوزارة «فإنه من خلال حدته وتميز شخصيته اندفع إلى اعتزال جميع تجمعات الاتحاديين، وصار اتحادياً مستقلاً يخاصم الاتحاديين والاستقلاليين على السواء. ولذلك فقد خلا مكانه في التنظيمات الحزبية وفي التشكيلات الوزارية بعد الاستقلال، إلى أن تسلم الجيش السلطة في 17 نوفمبر 1958م، فشغل منذ ذلك التاريخ منصب وزير الخارجية» (شاموق، دون،ص136) وشاموق في تحليله هذا يضع ظروف أحمد خير الذاتية وسلوكه وخلافاته سبباً مباشراً لتعاونه مع العسكر.

أما مصطفى محمد الحسن فيسير على نفس درب شاموق، حيث يرى أن الظلم الذي حلّ بأحمد خير ممن حوله من القادة ورجال الأحزاب الذين هيمنوا على المؤتمر وعلى الحزب الوطني الاتحادي فسعوا إلى إبعاده من الوزارة في الحكومة الانتقالية الوطنية، كما لم يفسحوا له بدائرة لينوب فيها عن الشعب؛ هذه الأسباب دفعت أحمد خير- حسب رأيه – لاعتزال العمل الحزبي والاتجاه فيما بعد إلى التعاون مع الحكومة العسكرية. ويعتذر بعد ذلك لتعاون أحمد خير مع العسكر بقوله «فلنذكر له حسناته، ونحفظ له ما صنع من جميل، فإن الحسنات يذهبن السيئات» (الحسن، دون، ص 13). وبهذا لا يذهب مصطفى محمد الحسن بعيداً عما ذهب إليه شاموق، في جعل أسباب انضمام أحمد خير للحكم العسكري أسباباً ذاتية متعلقة به وبخلافاته داخل الحزب وانتهازية بعض القياديين فيه، مما دفعه لإنكار الديمقراطية واللجوء للحكم العسكري.

يتعجّب محمد أبوالقاسم حاج حمد من تعاون أحمد خير مع العسكر «لعل أحمد خير قد تأثر بمعايشته السلبية لديمقراطية ويستمنستر في أسوأ مظاهرها. وقد سمعت شهادة للأزهري في نهايات الحكم العسكري وفي معرض تقييمه لموقف أحمد خير: أن أحمد خير رجل لا غبار عليه، وتعاونه مع العسكر سببه خلافاته معنا وليس ميله إليهم» (حمد، 1990، ص 372). فلا يجد حاج حمد تبريراً لأحمد خير مثله في ذلك مثل سابقيه شاموق ومصطفى محمد الحسن سوى ظروفه الذاتية وخلافاته مع الأحزاب. فأحمد خير – في رأيه – كمحمد أحمد محجوب حيث أنهما «يعبران عن مكامن قوة فردية جامحة، طاقة غير محدودة، يشتركان في حدة المزاج وحماسة التعبيرات واتساع الأفق وحداثة الثقافة. تدفع بهما العناصر المتمازجة التكوين إلى عقدة التفرد المشبعة بذاتية إرادية، تتجاوز أحياناً كل ممكنات التعايش والوئام مع شروط الواقع والمجتمع» (حمد، 1990، ص 372).

يناقش بشير محمد سعيد في كتابه **أحمد خير المحامي عطاؤه وبذله في خدمة السودان** الأسباب التي حملت أحمد خير للتعاون مع العسكر في نوفمبر 1958م وهو الرجل الذي كان مكانه بين قادة التحرير ورواد الديمقراطية. ويخلص إلى أنّ أسباب تعاونه يمكن استقراؤها من سيرورة الأحداث يومذاك. ورأى وفقاً لذلك، أنّ هنالك سببين رئيسيين دفعاه لذلك «أولهما: الضغط واليأس الذي اعتراه، وهو يرى أن الأحزاب تتكالب على مقاعد الحكم من أجل الوجاهة والجاه والنفوذ لا سبيلاً لخدمة الناس والنهوض بمستوى الحياة بينهم، كما تقتضي المبادئ الديمقراطية السليمة، وثانيهما: افتقار الحكومات الحزبية إلى الجدية في معالجة قضايا الجماهير الأساسية، رغم التضحية الجسيمة التي قدمتها لتبلغ بالقيادات الحزبية إلى مراكز السلطة. ولعل أحمد خير قد اعتقد أن النظام العسكري لبعده عن المناورات، والدسائس، والمفاسد الحزبية يتيح للمتعاونين معه فرصاً أعظم للعمل على حل قضايا الجماهير» (سعيد،1988، ص 82) ويؤكد بشير محمد سعيد أنَّ أحمد خير ما كان ليقبل الأنظمة العسكرية، وبقاءها ما لم يكن عالماً بتوفر أسباب نجاحها لحل قضايا الجماهير عن طريق التنمية.

مما سبق يبدو أنه وبرغم محاولة بشير محمد سعيد لاستقراء الأحداث سعياً وراء استنباط الدوافع لمشاركة أحمد خير السلطة العسكرية في الحكم، إلاّ أننا نلاحظ أنّه وقع فيما وقع فيه سابقوه؛ شاموق ومصطفى محمد الحسن ومحمد أبوالقاسم حاج حمد؛ حيث جعل من أسباب أحمد خير الذاتية -لاسيما الدافع الأول- سببا لتعاونه مع السلطة العسكرية، أما الدافع الثاني المتمثل في فشل الحكومات الحزبية، وعدم جديتها مما كان دافعاً لأحمد خير للاتجاه للعسكر فيفتقر للأدلة المقنعة بحسبان أن ما تعانيه المؤسسات الحزبية وهي جزءٌ من المجتمع، يلقي بظلاله على الجيش بحسبانه فصيل آخر من فصائل المجتمع يؤثر ويتأثر بما يحيط به، فالمؤسسة العسكرية رغم أنها جسد تنظيمي واحد لكنها ليست دائما جسداً فكرياً

واحداً، وذلك للتناقضات الفكرية بين أفرادها والتي تعبر عن تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية يضاف إلى ذلك أنّ التركيب الاجتماعي نفسه بفئاته وطبقاته وقبائله ينعكس انعكاساً قوياً على تركيبة المؤسسة العسكرية فالمشكلة ليست في الأحزاب وحدها والتي هي في الأصل نتاج تطور اجتماعي اقتصادي تاريخي محدد، ولا تأتي من خارج حركة المجتمع ومستوى سيرورته الواقعي. فالمجتمع المتخلف ينتج بالضرورة أحزاباً متخلفة وعسكراً متخلفين أيضاً.

أمّا اعتقاد بشير محمد سعيد بأن الجيش يملك أسباب النجاح لحل القضايا الأساسية للجماهير، وأخذهم في طريق التنمية والتقدم، فليس له أيضاً ما يسنده، حيث أن الطرق العسكرية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ليست أكثر فعالية من الطرق القديمة للحكومات المزاحة. فالحكومات العسكرية حينما تواجه التناقضات الفعلية للواقع وصعوبات التطور الاقتصادي والاجتماعي تبلى بسرعة وتفقد قواها وحماسها للبناء الذي كان لديها في البداية.

إنّ أحداً لا يستطيع أن يُنكر بعض الإنجازات الاقتصادية لتلك الحكومة العسكرية، مثلها في ذلك مثل بقية الحكومات العسكرية في بعض أنحاء العالم الثالث، حيث أنه قد لُوحِظَ وعقب إقامة الحكومات العسكرية في بعض البلدان النامية زيادة في وقائع النمو الاقتصادي وتسارع تطور الرأسمالية، ولعل مما أسهم في ذلك ليس فقط أنّ الحكومات العسكرية قد وفّرت ظروفاً ملائمة لتدفق الرأسمال الأجنبي، والحصول على مساعدات اقتصادية من دول الغرب؛ بل وأنّ هذه الحكومات وفرت في الفترات الأولى وبعد أن أزاحت من السلطة ممثلي الأوساط التقليدية الظروف أمام النشاط الأكثر حرية للبرجوازية الوطنية، فهذا التطور والنمو رغم إيجابياته أفرز العديد من السلبيات المتمثلة في الاعتماد على القروض الأجنبية والتوجُّه الرأسمالي.

كان للحكم العسكري آثاره السلبية كذلك على مجمل الحياة في السودان، في جانبها السياسي والاجتماعي. فقد ركَّز المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة الدستورية العليا وجميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والقيادة العليا للقوات المسلحة في السودان في يد الفريق إبراهيم عبود «وبذلك أصبح قائد الانقلاب ديكتاتورياً عسكرياً مطلقاً يجمع بين يديه كل السلطات» (Holt, 1961, p184)، ففي الأسبوع الأول من الانقلاب صدر قانون دفاع السودان لعام 1958م. وقانون دفاع السودان يفرض عقوبة تصل إلى الإعدام لكل من يعمل على تكوين أحزاب أو يدعو لإضراب أو يعمل على إسقاط الحكومة أو يبث الكراهية ضدّها. أما لائحة دفاع السودان لسنة 1958م فتخوّل لوزير الداخلية سلطة مراقبة الرسائل البريدية ومراقبة الصحف والمطبوعات وإرغام المواطنين على الإدلاء بأي معلومات يطلبها البوليس وإعلان حظر التجول... ومنع تنظيم المواكب... واعتقال أيّ مواطن بدون أمر قبض (موسى،236،1970).

خالد الحاج حسين يرى أن الحكومات العسكرية تفشل في الكثير من الأحيان في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية المتردية التي بررت استيلاءها على السلطة بها، والسبب قد يرجع في غالبه إلى طبيعة العسكريين ومؤهلاتهم فيلجأون للتوسع الأفقي والرأسي في حجم القوات المسلحة، مما يضطرّهم للصرف غير المؤسس، يضاف إلى ذلك كثرة الصرف في الاحتفالات والمنظمات السياسية والشعبية والشبابية لكسب التأييد. ولكل هذه الأسباب فإن الحكومات العسكرية – في رأيه - شأنها في ذلك شأن الحكومات المدنية التي سبقتها، تفشل في إحداث أيّ تقدم اقتصادي (حسين،1987، ص29)

لهذا جميعه فإن التبرير لاتجاه أحمد خير للعمل تحت الحكومة العسكرية، قد جاء بدافع إيمان أحمد خير بقدرة الجيش على تحقيق التنمية والتقدم في البلاد يفتقر للصحة. فإن ممارسة الديمقراطية الصحيحة نفسها، قد تؤدي للتنمية والتقدم حيث أن «الفرصة أمام الامتياز موجودة في النظام الديمقراطي، بحيث لا تكون الإرادة النهائية حصيلة أغلبية عددية، بل كذلك نتاج ما لإرادة هذه الأغلبية من وزن وقيمة، فالديمقراطية بتشديدها على حرية الاجتماع وأدوات الإعلام تفتح المجال أمام الأفراد الممتازين لكي ينشروا آراءهم السديدة المدروسة بين أكبر عدد من الناخبين ولا يمكن لنظام يحترم الإنسان كإنسان أن يسمح بغير الإقناع سبيلاً لنشر الرأي مهما كان قيماً ورفعه إلى أعماق الوجدان العام. ولا غرو فإن البديل الوحيد للإقناع هو القمع أو القهر، وذلك إسلوب بينه وبين الديمقراطية السليمة خصومة قائمة لن تزول» (حسين،1987، ص10).

أحمد خير نفسه ولدى سؤالي له عن سبب تعاونه وقبوله للوزارة في عهد حكومة الفريق إبراهيم عبود أجابني بأنه إنسان عُرضة للخطأ والصواب (مقابلة، 1989). ولعلنا نشتمُّ من قوله هذا رائحة الاعتذار والتأسف للمشاركة في ذلك الحكم، إلّا إنَّ هذا لا يمنع في رأينا من دراسة أسباب تعاونه، ففي رأيي أن دوافع أحمد خير للعمل تحت مظلة الحكم العسكري لا يمكن الإلمام بها إلَّا عبر دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة حينذاك والتي تمثلت في ظروف العملية الديمقراطية نفسها ومشاركة الأحزاب فيها، إلى جانب ظروف المؤسسة العسكرية، ثم بعد هذا كله تجيء دراسة ظروف أحمد خير الذاتية بحسبانه جزءاً من هذا الكل الكبير.

واجهت بلدان العالم الثالث العديد من الإشكاليات في التنمية والبناء عقب استقلالها والسودان أحد هذه البلدان. فقد تضافرت أسباب عديدة ساهمت في إخفاق هذه المجتمعات في توجيه نفسها نحو التقدم والتنمية. فالمشاركة السياسية القائمة على الديمقراطية الليبرالية – كما يعتقد البعض – لم توفر لفئات المجتمع المختلفة المشاركة الصالحة في الحكم. حيث أن الأحزاب السياسية في مجملها نمت في ظل الحكم الاستعماري الغربي، وتأثرت به دون النظر للواقع المعيش فجاءت كبنيات مصنعة هشة امتطت صهوة الطائفية الدينية أو القبلية.

فالأحزاب السودانية الرئيسة الممثلة في حزب الأمة والاتحادي مثلاً عبارة عن أحزاب نشأت على أساس لا يعطي فرصة لوجود مشاركة شعبية، فقد كانت نشأتهما على كيانات إجتماعية قائمة لا على فكر سياسي بعينه – فأساسهما كان الطائفية الدينية – والانتماء الطائفي يشل المشاركة الشعبية أو يعدمها، هذا بجانب أنَّ هذه الأحزاب نفسها افتقرت للشروط والقواعد التي تجعلها أحزاباً ديمقراطية مفتوحةً للجميع. فقد افتقرت الروح الديمقراطية في بنياتها مثل الانتخاب الداخلي من القاعدة إلى القمة والهيكلية التنظيمية. ولقد ألقى هذا بظلاله على مشاركتها السياسية في العملية الديمقراطية فسعت للصراع حول السلطة دون برامج، وأغرقت نفسها في صراعات جانبية أفقدتها المصداقية لدى الكثير من أفراد الشعب. ودفع قلة من المدنيين إلى القنوط من جدوى العمل الحزبي ولعل أحمد خير أحد هؤلاء.

من جانب آخر كان وجود الجيش السوداني كقوة منظمة تعتمد على الانضباط والتربية العسكرية الصارمة، حيث عمد المستعمر البريطاني ومنذ مجيئه لتكوين جيش يكون نقيضاً لجيش المهدية، ركز في بنائه أساساً على تقويض النواة الأولى للإستراتيجية العسكرية السودانية التي تشكلت خلال الحكم المهدوي، وذلك من خلال تكوين قوات سودانية تعتمد في تشكيلها أساساً على القبائل الوثنية في الجنوب والغرب إلى جانب أبناء بعض القبائل الشمالية ممن عارضت المهدية، فقد كانت هنالك دوافع سياسية مهمة لانتقاء الجنود من الجماعات الأكثر هدوءاً من الناحية السياسية والأقل تحمساً من الناحية القومية. حيث كان من الوظائف الرئيسة للقوات المسلحة إخماد الانتفاضات والقلاقل الداخلية، وكان الأكثر أماناً هو انتقاء العسكريين من القبائل والمناطق الأقل اشتراكاً في هذه القلاقل، يُضاف إلى ذلك أنّه وبعد اكتمال عمليات التدريب كان الأفراد يُوزعون على الحاميات على أساس أن كل حامية تمثل مجموعة عرقية واحدة، وتتمركز في مناطق بعيدة عن بلادها وسط قبائل لا تجمع بينها وبينهم أي عوامل مشتركة. أما ضباط هذه الحاميات فقد كان يتم انتقاؤهم من البيوتات الموالية للإدارة البريطانية، من أبناء النظّار والعمد، وموظفي الدولة الأرقى في سلم الوظيفة وذلك لضمان ولائهم لارتباط مصالح أسرهم ارتباطاً وثيقاً بالإدارة البريطانية «فالمدرسة الحربية كانت لا تستقبل إلاّ أبناء الأسر الكبيرة الذين كان آباؤهم رؤساء وشيوخاً للقبائل. أو كانت أسرهم مناوئةً للمهدية، لذا كان القبول للكلية صعباً وعسيراً. فقد قبلت نفراً قليلاً كمحمد ثابت من بربر، وترجع أصوله لجذور تركية، وسعيد أحمد سعد وخلف الله خالد وهما من قبيلة العمراب، وأحمد عقيل وهو من بيت الرزيقات الحاكم، وعبدالله بكر وهو من أسرة حاكمة، وزين العابدين صالح وكان والده من شيوخ العبابدة، وإبراهيم عبود وأحمد باشا محمد وهم من أعيان شرق السودان وبعض أبناء الأسر الحاكمة في دنقلا وديار الشايقية... ورُوعِيَ في اختيار أبناء هذه الأسر أن يلتحقوا بكلية غردون ويتخرجوا مهندسين عسكريين متميزين عن الضباط الآخرين الذين لا يشترط لقبولهم مؤهلات دراسية» (الفكي، 1994، ص 135). وعبر هذا التخطيط في اختيار الجنود وضباطهم الذي تم على أسسٍ عنصرية،

تمكن الاستعمار ولو إلى حين من السيطرة على تلك القوات وتحويلها إلى أداة لإخماد الثورات والانتفاضات السودانية، كثورة عبدالقادر ود حبوبة 1908م والقضاء على السلطة المستقلة للسلطان علي دينار في دارفور 1916م وغيرها.

رغم تكوين الجيش السوداني على هذا الأساس إلاّ أنّ الكثير من المؤثرات لعبت دورها، وأسهمت في إعادة تشكيل وترتيب هذه القوات، فالحرب العالمية الأولى كان لها تأثير على الجيش وكان لحوادث 1924م وما ترتب عليها من فصل الجيش السوداني عن مصر تأثيرها كذلك، هذا إلى جانب الحرب العالمية الثانية، فكل هذه المؤثرات ساعدت في إعادة تركيب وهيكلة الجيش بحيث صار أكثر انفتاحاً على العالم وأوسع تجربة بل وصار من أحدث التنظيمات في المجتمع السوداني. فبحكم انفتاحه على العالم الخارجي، وتجاربه المكتسبة، والسمعة الحسنة التي نالها خلال الحرب العالمية الثانية صار رمزاً لوحدة الأمة مما دفع السودانيين للنظر إليه بمثابة التنظيم القومي الشامل، وأصبح يضفي عليه طابعاً خاصاً، ويوضع في مكانةٍ أفضل مقارنةً مع التنظيمات الأخرى كالأحزاب السياسية التي نهشتها الطائفية وانعدام الديمقراطية في هيكلها. وصار بذلك المرتجى لدى البعض لحل إشكاليات الحكم وتحقيق التنمية التي أخفقت التنظيمات السياسية الحزبية في تحقيقها.

هذه الأوضاع المدني منها والعسكري، دفعت قلة من السياسيين المدنيين إلى الاعتقاد بأنّ الجيش وبحكم ظروفه الموضوعية السابقة هو المخلِّص من الحياة السياسية المضطربة السائدة. وكان أحمد خير أحد هؤلاء السياسيين الذين آمنوا بهذا الحل، أسهم في ذلك ظروف خلافاته مع الأحزاب الاتحادية وإحساسه بالغبن تجاهها.

من جانب آخر كان أحمد خير نفسه مقبولاً من تلك القيادات العسكرية وليس أدلّ على هذا من أنّ انقلاب عبد الرحمن كبيدة الذي سعى للاستيلاء على السلطة قد جعل أحمد خير – من ضمن آخرين – من المرشحين لرئاسة مجلس الوزراء في حال نجاحه « ووُضِع للتنفيذ العسكري أن يتم في يوم 1957/5/31م ثم بعد الاستيلاء على السلطة يتم تعيين وزارةٍ يرأسها واحد من المذكورين هم: الدرديري أحمد إسماعيل، ميرغني حمزة، مكي المنا أو أحمد خير (كرار، 1988، ص 30). ويؤكد هذا القبول أيضاً بشخصية أحمد خير من قبل القيادات العسكرية، ما ورد من أنّه وفي الأيام القليلة التي سبقت الانقلاب استشار القائد العام للجيش إبراهيم عبود عدداً من الأشخاص في جدوى استلام الجيش السلطة، وكان من ضمنهم أحمد خير. فقد « عرض الفريق عبود فكرة الانقلاب العسكري على مستشاره القانوني الأميرآلاي عبدالرحمن الفكي، وهو أقرب العاملين إليه سناً في قيادة القوات المسلحة، فوافق مع ذكر بعض التحفظات. كما استشار الفريق عبود عددا من المواطنين، منهم السيد أحمد خير المحامي أول وزير لخارجيته» (الفكي، 1994، ص57) ولم تسعفنا المصادر برأيه، ولم يكن هذا القبول من الجيش بشخصية أحمد خير نتيجة «لكارزمية» خاصة يتمتع بها،

إنّما جاء لاستقلاليته وخلافه مع كل الأحزاب، حتى أنّه وأمام لجنة التحقيق عن انقلاب 17 نوفمبر 1958م أورد عن سبب اختيار المجلس العسكري له كمستشار ما نصّه: «افتكر أنني كلفت لأكون مستشاراً للانقلاب لأنني عُرِفتُ بالاستقلال في ذلك الوقت وكنت عضواً في لجنة الدستور المكونة من المستقلين» (وزارة العدل، 1965، ص43).

لعب البعد القبلي دوره كذلك في تقبل أحمد خير للعمل في الحكومة العسكرية، فللبعد القبلي دوره في تشكيل الوعي السياسي للأفراد في السودان، حتى في النخبة الحاكمة. فقد شارك أحمد خير كلاً من حسن بشير نصر[2] ومحمد أحمد أبورنات[3] في الانتماء لقبيلة الشايقية. وهما اللذان اتصلا به في صبيحة الانقلاب عارضين عليه العمل كمستشار قانوني للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولم يرفض، فقد أورد في شهادته أمام لجنة التحقيق في انقلاب 17 نوفمبر1958م أنّه «في صباح 17 نوفمبر 1958حوالي الساعة 7:30 جاءني حسن بشير في منزلنا وأوصله أبورنات وقال لي عايزنك تكون مستشارنا وقبله كان أبورنات أداني (Hint) عن الموضوع فمشيت معاه» (وزارة العدل، 1965، ص41). وفي وصف عبدالماجد أبو حسبو في مذكراته لِمَا آل إليه انقلاب 17 نوفمبر 1958م بعد نجاحه ما يدعم ما ذهبنا إليه فقد ذكر «أنّ الانقلاب كان يضم رهطاً غير متجانس من الضباط، ضباط أنصار، ضباط ختمية، وآخرين لا لون لهم، وكان من الطبيعي أن تسود تلك الفوارق وتتناقض، فتكونت حول عبود مجموعات أخذت أشكالاً طائفية تارة وأشكالاً قبلية وأسرية تارة أخرى. فكنا نسمع عن مجموعة العبابدة بزعامة البحاري، ومجموعة المواليد التي تضم أولاد فريد» (أبو حسبو، 1987، ص176).

للأسباب الموضوعية التي أشرنا إليها، ولظروف أحمد خير الذاتية قبل التعاون مع الحكومة العسكرية ووافق على تعيينه مستشاراً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في نفس يوم الانقلاب. كما وافق بعد تردد بقبول منصب وزير الخارجية ويقول عن ذلك «في أثناء وجودي بمكتب المستشار القانوني رأيت عبدالماجد وزيادة وسانتينو، وحسن بشير أخبرني بأنهم يريدون اختياري وزيراً، فقلت له أنْ يمهلني حتى استشير، فقال لي أنّه قد استشار من أُريد استشارتهم، وأخيراً قبلت الوزارة (وكنت آخر من قبلها من المدنيين)» (وزارة العدل، 1965، ص41) ومن قوله هذا يتضح أنّه كان متردداً في قبول الوزارة وإن وافق عليها.

في رأينا إنَّ قبول أحمد خير للوزارة في الفترة من 1958- 1964م في ظل الحكم العسكري دلل على عزوفه عن النظام الديمقراطي الحزبي وبين تعجّله للحلول السهلة هذا على الرغم من أنّ علاج الديمقراطية وعيوبها يتم كما نعتقد بالمزيد من الممارسة الديمقراطية. وقد كان تعاون

2 - ولد بحلفاية الملوك عام 1916م، عضو بالمجلس العسكري الأعلي ونائب القائد العام ووزير شؤون الرئاسة في حكومة الفريق عبود 1958- 1964م.

3 - ولد عام 1905م بمدينة النهود، من أصول ترجع لقبيلة الشايقية،درس بكلية غردون، ثم ألتحق لاحقا بمدرسة القانون وتخرج فيها عام1938م. تولى رئاسة القضاء.

أحمد خير مع الحكم العسكري أضعف حلقات مواقفه السياسية، فلا غرو إن عارض فيما بعد – مستفيداً من تجربته السابقة – الانقلاب العسكري المايوي في الفترة من 1969- 1985م مما عرضه للسجن والاعتقال. وإن عزا د. عوض السيد الكرسني (الكرسني،1995، ص 4) هذه المعارضة للاختلاف بين طبيعة الانقلابين فالأول جاء لإعادة ترتيب البيت وإعادة الاستقرار إلى ربوعه. والثاني جاء بشعارات أيدلوجية إما أن تقف معها أو أن ترفضها وقد رفضها الأستاذ أحمد خير – في رأيه -.

الخاتمة

نخلص إلى أنه وبرغم الدعوة ومحاولات التنظير لمفهوم الديمقراطية وسط جموع الخريجين السودانيين من رواد الحركة الوطنية السودانية، إلّا أنه من الملاحظ فشل التطبيق العملي للديمقراطية وسط هؤلاء الخريجين إما بالمشاركة بالحكومات العسكرية، أو السقوط في أتون الطائفية. ولعَّل أحمد خير المحامي مؤلف كتاب (كفاح جيل) أبرز دليل على ذلك التناقض.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- أبو حسبو، عبدالماجد (1987)، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الجزء الأول، الخرطوم، دار صنب للنشر والتوزيع.
- براور، دانييل. ر. (1990)، العالم في القرن العشرين عصر الحروب العالمية والثورات، ترجمة مركز الكتب الأردني، الأردن، مركز الكتب الأردني.
- الحسن، مصطفى محمد (دون تاريخ)، رجال ومواقف في الحركة الوطنية، الخرطوم، دون ناشر.
- حسين، خالد الحاج، دور القوات المسلحة في تأمين الديمقراطية، بحث قدم لأكاديمية السودان للعلوم الإدارية، الخرطوم، 1987.
- حمد، محمد أبوالقاسم حاج(1980م)، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، بيروت، دار الكلمة للنشر.
- خير، أحمد(1970)، كفاح جيل: تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان، الخرطوم، الدار السودانية للكتب.
- سعيد، بشير محمد (1988)، أحمد خير المحامي عطاؤه وبذله في خدمة السودان، الخرطوم، لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمؤتمر الخريجين.
- شاموق، أحمد محمد (دون تاريخ.)، من هوامش الثورة والسياسة، بيروت، الدار العربية للطباعة والنشر.
- الصافي، عبدالرازق (بدون تاريخ)، القاموس السياسي، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفارابي.
- علي، حيدر إبراهيم (1993)، الديمقراطية السودانية بين الواقع والمثال من منظور إجتماعي ثقافي، في حيدر إبراهيم علي «محرر»، « الديمقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل «، أبحاث ندوة تقييم الديمقراطية في السودان، القاهرة، مركز الدراسات السودانية.
- عيسى، صلاح (1987)، الكارثة التي تهددنا: مرافعات ضد أهلية البرجوازية المصرية لقيادة الحاضر وصنع المستقبل، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الفكي، محمود عبدالرحمن (1994م)، القوات المسلحة في تاريخ السودان الحديث 1935-1975م، الخرطوم، المطبعة العسكرية.
- القدال، محمد سعيد (1992) الانتماء والاغتراب، دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث، بيروت، دار الجيل.
- الكرسني، عوض السيد (1995)، أحمد خير المحامي رؤية صفوية، ورقة قدمت في حفل تأبين الأستاذ أحمد خير المحامي 12 أبريل 1995م.
- اللجنة القومية للدستور(دون تاريخ)، ملخص المداولات رقم (1) الفترة من 23 سبتمبر – 8 إكتوبر 1956م، الخرطوم، مطبعة ماكوركوديل.
- مجاهد، حورية توفيق(دون تاريخ)، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية.
- محمد أحمد، عبدالغفار(1992)، السودان والوحدة في التنوع: تحليل الواقع واستشراف المستقبل، الطبعة الثانية، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر.
- موسى، إبراهيم محمد حاج (1970)، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، القاهرة، دار الأهرام.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- P.M. Holt,1961 ((Amodern history of the Sudan from Funji sultanate to the present-day, London, Weidenfeld & Nicolson.

ثالثاً: الصحف والمجلات:

- حيدر إبراهيم علي، أحمد خير المجدد المستنير، جريدة الخرطوم، عدد 833، 1995/3/14م.
- حميدة، عبدالله، هل غادر الشعراء؟ جريدة أخبار اليوم السودانية، العدد 309، 8/25/ 1995م.
- الأمين، محمد نوري، الطريق إلى البرلمان، مجلة الدراسات السودانية، العدد الثاني، المجلد الخامس، يوليو 1979م.
- صحيفة صوت السودان، العدد 5292، 1958/11/25م.

رابعاً: المقابلات الشخصية:

- مقابلة شخصية مع أحمد خير بمنزله بالرياض بالخرطوم 1989/3/20م.